البنك المركزي يخفض سعر الفائدة إلى ١٥٪

■ ،، صنعاء/سبأ

أقر البنك المركزي اليمني أمس تخفيض سعر الفائدة الأساس من ١٨٪ إلى ١٥ ٪ في ضوء التطورات الإيجابية للمؤشرات الاقتصادية في اليمن.

وأوضح محافظ البنك محمد عوض بن همام لـ (سبأ) أن قرار التخفيض يأتي في ضوء قيام البنك بالمتابعة المستمرة لتطورات المؤشرات الاقتصادية والنقدية في البلاد وبالذات فيما يتعلق بمؤشرات التضخم الذي استقر عند ٥,٨٪ خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٢م مقارنة بالمعدل المرتفع للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين خلال عام ٢٠١١م والتي بلغت ٢٣٪.

وأكد أن قرار خفض معدل الفائدة سيكون له تأثير إيجابي في دعم جهود البنوك التجارية في تفعيل الوساطة المالية والتوسع في الائتمان وأن القرار كان يتوقعه القطاع المصرفي ويرحب به لما له من تأثير في خفض كلفة التمويل لأنشطة القطاع الخاص وبما يساعد في حفز نمو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

كما أوضح بن همام أن التخفيض سيكون له تأثير إيجابي في خفض كلفة المنتجات والخدمات وسيكون لذلك انعكاس على أسعار تلك السلع مما يساهم في استقرار الأسعار في السوق.

ولفت إلى أن سعر الفائدة الحقيقي بعد التخفيض لا يزال يتضمن هامشا كبيرا مقارنة بأسعار الفائدة السائدة للعملات الأجنبية في الأسواق العالمية والتي تقل عن ١٪ .

وأكد أن البنك المركزي سيستمر في مراقبة التطورات الاقتصادية في البلاد وسينتهج سياسات نقدية داعمة للنمو الاقتصادي المتوقع خلال عام ٢٠١٣م خاصة في ضوء النتائج المشجعة لنقاشات تخصيص التزامات المانحين التي يتوقع البدء بتنفيذ المشاريع الاستراتيجية منها في القريب العاجل.

وكشف عن تحسن احتياطيات اليمن من النقد الأجنبي والتي بلغت ٦,٢ مليار دولار مقارنة بمبلغ ٤,٥ مليار دولار بنهاية ٢٠١١م.

ارتفاع صافي المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي إلى ١٤٠٦ مليارات ريال

■ ،، خاص / الثورة

كشفت إحصائية رسمية أن صافي المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي انخفض خلال شهر ديسمبر ٢٠١٢م بنحو ١٠٨,٩ مليار ريال.

وبينت أن المطالبات سجلت رصيداً مديناً بـ١٤٠٦,٧ مليار ريال في نهاية ديسمبر مقابل ١٢٩٧,٧ مليار ريال في نوفمبر ٢٠١٢م .

الجدير بالذكر أن صافي المطالبات على الحكومة في نهاية نوفمبر ٢٠١١م بلغ رصيدا مدينا بـ١٠٣١ مليار ريال مقارنة مع رصيد مدين بـ٦,٧٣٥ مليار ريال في نهاية فبراير ٢٠١١م .

وكانت المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي قد بلغت في نهاية العام ٢٠١٠م نحو ٧٨٠,٥ مليار ريال.

الحجري يطلع على الاحتياجات الخدمية لمدينة جبلة

■ إب/ صادق وجيه الدين

تفقد القاضي أحمد عبدالله الحجري - محافظ محافظة إب الاحتياجات الخدمية والتنموية لمدينة جبلة المجاورة لعاصمة المحافظة، وجميع مناطق المديرية، ووعد بالعمل الجاد على تلبية كافة الاحتياجات.. وأكد الحجري خلال لقائه قيادة السلطة المحلية بالمديرية أن جبلة سوف تشهد قريباً الكثير من المشاريع الخدمية على كافة المجالات.. ووجّه الجهات المختصة بالاهتمام بكافة المعالم الأثرية التي تزخر بها مديرية جبلة عاصمة الدولة الصليحية، ووعد بمتابعة موضوع إدراجها ضمن المدن التاريخية وقائمة التراث العالمي..

رافقه في الزيارة مدير عام أمن المحافظة العميد فؤاد العطّاب، ومدير عام الصندوق الاجتماعي للتنمية المهندس محسن الصبري..

من جانب آخر؛ ينظّم مكتب الزراعة والري بمحافظة إب ورشة عمل حول مشروع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية الخاصة بمسقط مياه وادي طائف بمديرية ذي السفال، ويشارك فيها ثلاثون مشاركاً ومشاركةً من منتسبي الجمعيات الزراعية.. وقد افتتح الورشة وكيل المحافظة علي محمد الزنم ومعه مدير عام مكتب الزراعة والري بالمحافظة المهندس محمد المجاهد، ومدير عام مديرية ذي السفال عبدالعزيز الرباطي، والمدير الدولي للمشروع الدكتور سعيد مساط، والمدير الوطني للمشروع المهندس ياسر المفتي.

بدء تحليل عروض الشركات المتقدمة لمناقصة شراء الطاقة بعدن

■ ،، عدن/سبأ

بدأت أمس اللجنة الفنية المشكلة من فرع المؤسسة العامة للكهرباء بعدن بتحليل عروض الشركات المتقدمة لمناقصة شراء الطاقة بقدرة ١٣٠ ميجا وات للمحافظة.

وأوضح مدير عام فرع المؤسسة العامة للكهرباء بالمحافظة المهندس خليل عبدالملك لـ (سبأ) أن مظاريف المناقصة لشراء الطاقة التي تقدمت لها ٢٢شركة سيتم اختيار واحد من تلك الشركات لإرساء ا لمناقصة عليها خلال ١٠ أيام ممن تنطبق عليهم شروط المناقصة.

الجدير بالذكر أن الطاقة ستساعد في تامين احتياجات المحافظة، وستحد من الانقطاعات المتكررة خاصة مع قدوم الصيف.

تقرير: مساهمة السلطة المحلية في التنمية الاقتصادية متواضعة !

كتب / علي البشيري

■ ،، كشف تقرير حكومي أن إسهام السلطة المحلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا زال دون المستوى المطلوب رغم النتائج الإيجابية لتجربة تطبيق اللامركزية المالية والإدارية خلال العقد الماضي. مشيراً إلى أن نشاطها في هذا المجال اقتصر على مشروعات الخدمات الأساسية والبنية التحتية.

وبين التقرير أن التنمية المحلية واللامركزية بالمحافظات تواجه صعوبات تتمحور في جانبين رئيسيين هما:الجانب المؤسسي وبناء القدرات، والجانب التشريعي والمالي. حيث لم يكتمل البناء المؤسسي والمرفقي للعديد من الوحدات الإدارية مما يعيق توسيع الصلاحيات وينعكس سلباً على عملية التنمية المحلية بالمحافظات.

وأشار التقرير الصادر عن وزارة التخطيط إلى عدم استكمال تنفيذ التقسيم الإداري وفقاً للمعايير والأسس المحددة بقانون السلطة المحلية. وضعف التنسيق بين السلطة المركزية والمحلية في وضع الخطط التنموية مما يؤدي إلى الازدواج في تنفيذ مشاريع التنمية في المحافظات.

ولفت إلى ضعف قدرة أجهزة السلطة المحلية في القيام باكتشاف الموارد والإمكانات والخبرات المتوفرة لدى المجتمعات المحلية والقدرة على استغلالها لإحداث تنمية محلية.وضعف أداء المكاتب التنفيذية في عملية التحصيل والتوريد وفي تفعيل الأوعية الإرادية مما اثر سلباً على نمو الإيرادات وبالتالي على مستوى التمويل المحلي لخطط التنمية المحلية. كما لم يحدث أي تعديل جوهري لمنظومة المالية العامة لتتواكب مع المستجدات الخاصة باللامركزية. وعدم معرفة الأوعية الإرادية بحيث تواجه السلطة المحلية صعوبة في تحصيلها وتوريدها.

وتستهدف الأجندة الوطنية للإصلاحات استكمال المنظومة التشريعية لنظام الحكم المحلي من خلال السياسات والإجراءات الهادفة إلى إعداد مصفوفة بالمواد الدستورية ذات الصلة بالحكم المحلي والتي سيتضمنها الدستور والمساهمة في صياغة مشروع قانون الحكم المحلي وفقا للقواعد الدستورية المتفق عليها في مؤتمر الحوار الوطني.

كما تستهدف إعداد اللوائح التنفيذية والتنظيمية لقانون الحكم المحلي واستكمال بناء نظام معلومات السلطة المحلية الذي يربط المحليات بالسلطة المركزية وأعداد برامج تدريب لأعضاء السلطات المحلية وأجهزتها المسئولة عن تنفيذ التوجه الجديد للدولة نحو الحكم المحلي.

أكثر من ٧٣ مليارا موارد محافظة الحديدة المالية خلال العام المالي الماضي ٢٠١٢م

الثورة/ يحيى كرد

■ ،، بلغ إجمالي الموارد المالية لمحافظة الحديدة خلال العام المالي الماضي ٢٠١٢م ٧٣مليارا و٩٩٤ مليونا و٦٠٦ الف و٩٩ ريالاً بزيادة عن الربط بلغت خمسة مليارات و٢٠٢ مليون و٤٢٩ الفاً و٨٩٩ ريالاً بنسبة زيادة بلغت ٨٪ وبفارق زيادة عن الفترة المقابلة من العام قبل الماضي ٢٠١١م بلغت ١٦ مليارا و٩٩٠ مليونا و٦٩٥ ألفاً و٩٠٤ ريالاً بنسبة زيادة بلغت ٣٠٪ .

وأوضح الاخ / عبدالله محمد حاجب مدير عام مكتب المالية بمحافظة الحديدة في تصريح لـ «الثورة» أن الإيرادات المركزية بلغت ٧١ مليارا و ٦٢٧ مليون و٨٦٨ الفا و ٤٩٥ ريالاً بفارق زيادة عن الربط بلغ خمسة مليارات و٦٣٩ مليونا و٩٠٧ آلاف و٣٢٧ ريالاً وبنسبة زيادة بلغت ٩٪ فيما بلغت الإيرادات المحلية خلال نفس الفترة مليارين و٣٦٦ مليونا و٧٣٢ ألفا و٥٦٤ ريالاً بنسبة نقص عن الربط بلغت ١٦٪ وبفارق زيادة عن الفترة المقابلة من العام الماضي بلغ ٥٢٦ مليونا و٤١٢ ألفا و٦٩٩ ريالاً بنسبة زيادة بلغت ٢٩٪.

وأشار مدير عام المالية إلى أن إيرادات مكتب جمارك المحافظة بلغت ٣٣ مليارا و٤٠٢ مليون و٦٣٣ ألفاً و٥٨٩ ريالاً بزيادة عن الربط بلغت ٦ مليارات و٤٠ مليوناً و٢٤٦ ألفا و٥٨٥ ريالاً بنسبة زيادة بلغت ٢٢٪ وبزيادة عن الفترة المقابلة من العام قبل الماضي ٢٠١١م بلغت١٠ مليارات و٨٣ مليونا و ٢٤٦ ألفا و٣٠٣ ريالات بنسبة زيادة بلغت ٤٣٪ بينما بلغت إيرادات ضرائب كبار المكلفين ٣٢ مليارا و١٢مليونا و ٥٥٦ ألفا و٩٠١ ريال بنسبة نقص عن الربط بلغت ١٪ وبزيادة عن الفترة المقابلة من العام قبل الماضي ٢٠١١م بلغت ٥ مليارات و ٣٦٣ مليونا و٢٩٠ ألفا و٤٦١ ريالاً بنسبة زيادة بلغت ٢٠٪ .

وأضاف حاجب إيرادات مكتب الضرائب بلغت ٦ مليارات و١٢٣مليونا و٥٣٨ الفا و٩٢٥ ريالاً بنسبة نقص عن الربط بلغت ٢٪ وبزيادة عن الفترة المقابلة بلغت ملياراً و ٢١ مليونا و٨٠٨ الاف و٩٢٤ ريالاً بنسبة زيادة بلغت ٢٠ ٪ فيما بلغت إيرادات باقي الجهات الأخرى ٨٩ مليونا و١٣٩ الفا و٨٠ ريالاً بفارق زيادة عن الربط بلغت ١٥ مليونا و٧٤٩ ألفا و٩٦ ريالاً بنسبة زيادة بلغت ٢١٪ وبنسبة نقص عن العام الماضي بلغت ٤٪.

وأكد مدير المالية في ختام تصريحه أن الزيادة عن الربط في الموارد المركزية تعود إلى الجهود التي بذلها كافة موظفي جمرك الميناء اما فيما يخص اسباب عجز الموارد المحلية عن الربط فتعود إلى عدم قيام الجهات المختصة المناط بها تحصيل الموارد المحلية والمشتركة بعملية المتابعة وبذل الجهود المطلوبة في تحصيل تلك الموارد بالإضافة إلى عدم قيام المجالس المحلية بالمديريات بالدور المناط بها في عملية الاشراف والرقابة على تحصيل تلك الموارد طبقا لقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية والمالية.

دعوات لإعادة النظر بالدور الاقتصادي للحكومة

■ ،، الثورة/خاص

قال الدكتورعبدالله العاضي أن اليمن كغيرها من الدول النامية بحاجة أكثر إلى إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي وبخاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية نتيجة لضعف الاستقرار الاقتصادي والمتمثل في عجز الموازنة العامة والميزان التجاري وارتفاع معدلات نمو الأسعار وضعف الاستقرار الاجتماعي والذي يتجسد في تدني مستوى التنمية البشرية مما ينعكس في انخفاض نسبة الأنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية بالمقارنة بنسبة الإنفاق على الدفاع وهذا يمثل أبرز الاختلالات الاقتصادية والتحديات لليمن في المستقبل التي تعاني أيضا ضعفا في النمو الاقتصادي إذ يعتمد الاقتصاد على مورد قطاع النفط بشكل رئيس.

مؤكدا أن مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في البلاد مازالت ضعيفة إضافة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وهذه الاختلالات تحتاج إلى تدخل الدولة كإجراء وقائي من التدهور والتراجع .

وأشار إلى أن هذا التدخل في النشاط الاقتصادي لا يعني إلغاء الحريات ر وإنما تتدخل الدولة بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية وإصلاح الوضع الاجتماعي وكذا تحقيق النمو الاقتصادي بمعنى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يركز على الجانب المادي وليس على الجانب النقدي كما تسعى إليه نظرية صندوق النقد والبنك الدوليين المعتمدة على النظرية النقدية

وطبقا للخبير فقد فشلت الإصلاحات الاقتصادية في اليمن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الحقيقي وضمان استدامة بالرغم من مرور أكثر من خمس عشرة سنة على تطبيقها ، وهذا يتضح من خلال مؤشرات عجز الميزانية العامة والميزان التجاري وقصور السياسات الاقتصادية المتبعة لمعالجة معدلات التضخم وسعر الصرف، بالإضافة إلى ضعف أداء السياسات الاقتصادية والمرتبطة بجانب الإنفاق الاجتماعي والبيئي.

وأشار إلى وجود قصور في السياسيات الاقتصادية ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي هذا لا يسهم في إصلاح الوضع الاقتصادي في اليمن ، وهو ما يتطلب جهداً كبيراً لضمان نجاح برنامج السياسات الاقتصادية الذي يجب يكون ملائماً لظروف اليمن المرتبطة ببيئة النشاط الاقتصادي وواقعه الاجتماعي والثقافي .

وحدد أستاذ الاقتصاد بجامعة عمران متطلبات من الدولة تضمن نجاح السياسات الاقتصادية في اليمن خاصة وأن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الدول سوءاً كان ذلك في ظل النظرية الرأسمالية أم نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي بحاجة إلى حماية ورعاية يتعاون في تحقيقها الأفراد والجماعات، لذلك كانت الحاجة إلى تدخل الدولة في الإنتاج والنشاط الاقتصادي وهو ما أظهرته الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٧م ضرورة التدخل الشديد للدولة في الاقتصاد لتدرجه أن الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية رائده النظام الاقتصاد الرأسمالي الحر خصصت ميزانية بقيمة ٧٠٠ مليار دولار في بداية الأزمة من أجل سيطرة الدولة على المشروعات المنهارة ومساعدة بعض المشروعات المتعثرة .

الموازنة

ويستدعي تحقيق الاستقرار في الجانب الاقتصادي إعادة النظر من جانب الدولة من خلال الموازنة العامة بحيث يتم ترشيد الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري وربط الأجور والمرتبات بالأداء و الإنجاز وكذا زيادة الإيرادات العامة عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكذا الاهتمام باليزان التجاري بحيث يتم دعم الصادرات المحلية وتقليل الواردات وذلك من خلال قيام الحكومة بإجراء عمل حماية انتقائية لبعض الصناعات الوطنية وتشجيع الصناعات التي تمتلك اليمن فيها ميزة نسبية مثل الاهتمام باليزاني الزراعي لاسيما زراعة القطن بغرض صناعة الاقمشة والمنسوجات لتقليل الطلب الخارجي لهذه السلع وكذلك دعم الصناعة التحويلية مثل مواد البناء وغيرها من المواد التي تتوفر خاماتها في اليمن الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق انخفاض في معدلات التضخم وسعر الصرف مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

التعليم

وبحسب الدكتور العاضي فإن الاستقرار الاجتماعي يعد جانباً مهماً في إحداث التطور والاستقرار الاقتصادي وهذا يتطلب الاهتمام الكبير بالتعليم بحيث يتم الاهتمام به من خلال توفير المستلزمات الضرورية لرفع المستوى النوعي في الكفاءة والمهارة لإفراد المجتمع ويأتي ذلك من خلال توجيه الإنفاق على التعليم نحو الاستثمار في العنصر البشري وكذا الاهتمام بالصحة باعتبار الرعاية الصحية لأفراد المجتمع ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وذلك يتطلب زيادة مخصصات الإنفاق على الصحة وتوجيهها نحو الجانب الذي يسهم في رفع المستوى الصحي للإفراد وبما يضمن تنمية بشرية مستدامة بالإضافة إلى الرعاية الاجتماعية وهذا يتم من خلال رفع مخصصات الإنفاق بغرض زيادة القدرات الأساسية لأفراد المجتمع وتقليل الجوع ونقص التغذية مما يسهم في أحداث النمو المستدام وذلك من شأنه أن يضمن تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع.

موارد

واقترح الخبير الاقتصادي من اجل زيادة العائد الاقتصادي استخدام الموارد الاقتصادية بشكل أمثل وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل القوى وخلق فرص عمل جديدة وهو ما يتطلب أحداث تغير في هيكل الإنتاج بحيث يتم تقليل الاعتماد على قطاع الصناعة الاستخراجية المعتمد على النفط والتوجه نحو الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى مثل قطاع الزراعة والثروة السمكية و السياحة وقطاع الصناعة التحويلية و قطاع خدمات الموانئ والنقل البحري.

استثمارات

وأضاف: إن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب جذب كثير من الاستثمارات الداخلية والخارجية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال التصدي للعوامل التي تعيق جذب الاستثمار وبخاصة مسألة الفساد الإداري والمالي لذلك هناك ضرورة لتطبيق النظام والقانون على كل أفراد المجتمع والحرص على محاسبة كبار موظفي الحكومة وكذا تقليل احتكار أي نوع من النشاط الاقتصادي وتسهيل الإجراءات الرسمية ووضوحها وشفافية القرارات وتوفير الاطمئنان بالإضافة إلى إصلاح الجهاز الإداري العام عن طريق اختيار العاملين على أساس الكفاءة والأمانة وبشفافية تامة مع توفير الدعم اللازم والأجور الملائمة لهم.

مناقصة من وزارة النفط والمعادن

تعلن وزارة النفط والمعادن عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم ٤ لسنة ٢٠١٣م لتوريد مولد كهربائي مع ملحقاته لمستشفى ٢٦ سبتمبر م/الجوبة محافظة مارب والتي سيتم تمويلها من موازنة وزارة النفط ح/التنمية الاجتماعية للمحافظة.

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي:

شارع الزبيري – ديوان عام الوزارة الادارة العامة للشئون المالية ادارة المشتريات والمخازن لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (٢٠,٠٠٠ريال) لا يرد.

واخر موعد لبيع الوثائق هو تاريخ ٣٠/ ٢/ ٢٠١٣م

– يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان الجهة المحدد ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:

١– ضمان بنكي غير مشروط بمبلغ مقطوع قدره (٤٠,٠٠٠ريال) صالح لمدة ١٢٠ يوماً من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع.

٢– البطاقة الضريبية سارية المفعول.

٣– بطاقة تأمينية سارية المفعول.

٤– شهادة تسجيل وتصنيف سارية المفعول.

٥– يشترط ان تكون الاصناف اصلية وذات ماركة معروفة ومطابقة للمواصفات.

– اخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة الحادية عشرة من يوم الأثنين الموافق ٢٠١٣/٣/٥م ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها مغلقة.

– سيتم فتح المظاريف بديوان عام الوزارة بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.

– يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام الرسمي وحتى ٣٠/ ٢/ ٢٠١٣م.